مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

# آثار ومحددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

## نموذج الجزائر

د. خروف منير

جامعة ٨ ماي ٤٥-قالمة - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير–قسم العلوم التجارية

ISSN: 2226-5759 ISSN Online: 2959-3050 DOI:10.58963/qausrj.v1i10.69

Website: qau.edu.ye

**الملخص:**

تنامى الاهتمام في الفترة الأخيرة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مع اتجاه اقتصاديات العالم نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح، وكذا تراجع دور الدولة في المجال الاقتصادي وزيادة التكتلات الاقتصادية العملاقة، وما ترتب عن ذلك من تزايد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي والتوظيف الكامل.

وقد دخلت الجزائر في سباق لجذب اكبر قدر ممكن منه، وبالتالي الاستفادة من المزايا التي يقدمها ومحاولة منها تفادي مثالبه، وهو ما أدى بها إلى جعل الاقتصاد الجزائري يلاءم بين الوطنية الاقتصادية في القطاعات الإستراتيجية ، والاستثمار الخاص خاصة الأجنبي في القطاعات عالية التقنية والموجهة للتصدير .

**الكلمات المفتاحية :** الاستثمار الأجنبي المباشر ، مناخ الاستثمار ، بيئة الأعمال ، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، الاقتصاد الجزائري .

***Abstract*:**

Increased attention in the recent period of direct foreign investment with the direction of the economies of the world towards greater economic liberalization and openness, as well as the decline in the state's role in the economic sphere and to increase economic blocs giant, and the consequential increase in attracting foreign direct investment as one of the basic mechanisms to achieve reform, economic growth and full employment.
Algeria had entered in the race to attract as much of it as possible, and thus benefit from the advantages provided by the attempt to avoid its disadvantages, which led her to make the Algerian economy fits between the national economic development in strategic sectors, private investment especially in foreign sectors, high-tech and export-oriented.

***Keywords***: foreign direct investment, investment climate, business environment, foreign direct investment flows, the Algerian economy.

## مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تنامي ظاهرة العولمة وما تقتضيه من تفكيك الحواجز بين الدول، وزيادة التشابك بين الاقتصاديات، من خلال تعاظم حجم التجارة الدولية، واتساع نطاق التكتلات الإقليمية والدولية، واكتساح أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات للمجالات الإنتاجية والمالية والتسويقية، فأصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز بعالمية الطلب، عالمية العرض، وعالمية المنافسة، و في ظل هذه الظروف تحاول الدول النامية التفاعل مع محيطها الخارجي، قصد التكيف مع متطلبات الوضع الجديد ، عن طريق اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عرف هذا الأخير نموا كبيرا في الوقت الذي تلاشت فيه أشكال تدفق رأس المال الأخرى، وكذلك المساعدات التي كانت تعتبر من أهم مصادر التمويل الخارجية للدول النامية.

إن تقدير مدى تحقيق الآثار الإيجابية والسلبية على الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، مسألة مازالت محل جدل كبير، فالمؤيد لتلك الاستثمارات يحبذونها نظرا لدورها في استحداث فرص عمل وكذا المزيد في تدفقات التجارة، ولمهاراتها الإدارية والتسويقية ، ضف إلى ذلك نقل التكنولوجيا ، وهو ما يساعد الدول المتلقية في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية، وكذا تسريع عملية الاندماج في الأسواق العالمية، أما المعارضين لهذا النوع من الاستثمارات، فيرون أن لها آثار سلبية على الجانب الاجتماعي، والذي قد ينتج عنه في بعض الأحيان انزلاقات أمنية غير منتظرة، ولتجنب تلك السلبيات تحاول الدول النامية ومنها الجزائر جاهدة تحديد سياسات خاصة بهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

من خلال ما تقدم تبرز لنا معالم الإشكالية التي نوجزها في التساؤل التالي: ما هي المحددات الرئيسية التي تسطرها البلدان النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ما هي الآثار المتوقعة لها على اقتصادياتها ؟.

- تهدف هذه الورقة إلى التعرف على الآثار الايجابية و السلبية المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصاديات الدول النامية، ومنها الجزائر؛ مع محاولة لرسم المحددات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تفعيلها لتحريك التنمية في الدول النامية.

## المحور الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الوصول إلى حقيقة فهم الاستثمار الأجنبي المباشر، يتعين علينا التطرق إلى أهم التعاريف الواردة بخصوصه ، إضافة إلى ذلك إبراز أهم الأشكال التي يتخذها في الدول المضيفة.

### أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعددت واختلفت التوجهات والآراء حول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، وسوف نأخذ تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فقط :

" الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر، إذا كان لديه مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي".[i]

### ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

قد يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة صور من أبرزها :

1- **الاستثمار المشترك** : يعتبر الاستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، و المشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع.[ii]

٢ - الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن إكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة ( بلوغ عتبة الملكية).[iii]

## المحور الثاني : آثار الاستثمار الأجنبي على الدول النامية:

### أولا : الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة:

ويمكن تلخيص أهم الآثار الايجابية فيما يلي:

١- الأثر على النقد الأجنبي :

يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حصيلة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي، فالشركات الأجنبية بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها للحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي وبين مدخراتها ، ويتوقف زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي إلى الدول النامية المضيفة على العوامل الآتية :

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار؛
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية ؛
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بالحجم الذي تم تحويله إلى الخارج؛
- حجم المشروع الاستثماري (كبير أم صغير).[iv]

٢- الأثر على نقل التكنولوجيا

إن الفجوة التكنولوجية أو التخلف التكنولوجي الموجود بين الدول النامية والدول المتقدمة ، يدفعنا إلى إثارة عدد من القضايا الرئيسية التي تمثل محور اهتمام الدول النامية ومن بين هذه القضايا:[v]

-الشروط التي تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات على نقل هذه التكنولوجيا ، وما مدى مناسبة مستوى التكنولوجيا التي تم نقلها إلى الدول المضيفة مع خصائص ودرجة التقدم، وأهداف هذه الدول (قضية الملائمة)؛

- إن الدول المضيفة لا يمكنها أن تتحصل على التكنولوجيا دون تكلفة أو حتى بتكلفة منخفضة، فهي ليست بمثابة منفعة عامة يمكن لأي فرد أو شركة استخدامها دون مقابل؛

- إن التنمية التكنولوجية بالدول النامية بدرجة تحقق لها الاستقلال وعدم الاعتماد على الدول الأجنبية، هو الهدف الذي يمثل سببا جوهريا وراء سماحها للشركات المتعددة الجنسيات بالدخول وممارسة أنشطة إنتاجية داخل أراضيها، فتحقيق هذا الهدف يتوقف على مدى استعداد هذه الشركات للإسهام في التنمية التكنولوجية بالدول النامية.

٣- الأثر على العمالة والتنمية الإدارية:

إن فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية يؤدي إلى خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، مما يقلص من مشكلة البطالة في البلد المضيف، وتقدر مصالح الأمم المتحدة أن عدد الوظائف التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات بحوالي ٧٣ مليون وظيفة منها ٦٠٪ في الدول النامية.[vi]

كما تساهم الشركات الأجنبية بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في كثير من المجالات، منها :

- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم ،
- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة؛
- استفادة الشركات الوطنية من نظيراتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة؛
- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها، حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشركات الأجنبية.[vii]

**ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة**

إن تدفقات رؤوس الأموال الدولية يعرض البلدان النامية المضيفة لمتاعب قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، أو تخلق مصاعب في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والقدرة على المنافسة حتى في السوق المحلي، مما يؤثر سلبا على السياسة الاقتصادية الكلية وبالتالي على السيادة الوطنية.

**١- الأثر على ميزان المدفوعات**

يشير الناقدون والمعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، قد تكون إيجابية وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، كما تمكن الدولة المضيفة من إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في الأجلين المتوسط والطويل نظرا لعدد من الأسباب :

- زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات؛
- هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وذلك نتيجة سياسات تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة، خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها.[viii]

**٢- الأثر على هيكل السوق المحلي:**

تتمتع الشركات الأجنبية المستثمرة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة، وذلك راجع إما لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق، أوان تلك الشركات التي تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السوق لتلك السلع في الدولة المضيفة التي تكفل لها القيادة السعرية، ولذلك يعتبر من الآثار السلبية التأثير على السوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصناعات الناشئة، من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات.[ix]

**٣- الأثر على السياسة الاقتصادية ومفهوم السيادة والاستقلال:**

يثير المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة، وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومة الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات، ومن ثم تتعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة إلى ضغوط، و لذا فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الإنقاص من الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة النامية، ولكن بدرجات متفاوتة.[x]

**المحور الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:**

تتركز أهم الدراسات الحديثة على عوامل دفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، حيث أولت أهميتها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة المضيفة، وكذا أهمية حجم السوق واحتمالات النمو، غير أن هذه الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول النامية يتوقف بالدرجة الأولى على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد، والذي يمكن وصفه بمجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الاستثماري، الذي قد يؤثر سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات .

**أولا : السياسات الاقتصادية:**

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، كما أنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي، والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة العامة وتقليل العجز التجاري ، وعمليات الخصخصة التي أصبحت تشكل عامل جذب مهم جدا للشركات الأجنبية.

زد على ذلك، فإن قرار توطن الاستثمار الأجنبي مرتبط بحجم السوق واحتمالات النمو، وهذا يتجسد من خلال المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان.[xi]

**ثانيا : الإطار التشريعي والتنظيمي:**

تؤثر البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرها هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة اليقين بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسهولة الإجراءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار، من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة، أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار.[xii]

**ثالثا: التحفيزات المساعدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :**

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنها تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر، ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص، مثال ذلك خطوط النقل الحديثة وكل وسائل الاتصالات ذات الكفاءة العالية. إضافة إلى ذلك فإن توفر العمالة المؤهلة والمدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحث والتطوير وتوفر مراكز البحث العلمي، محددا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إذا يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.

وهناك حوافز أخرى تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي، والتي لها دورا محدودا في جذب الاستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، وتتمثل هذه الحوافز في:

**١- الحوافز المالية والتمويلية:**

وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، والإعفاءات الجمركية في الاستيراد والتصدير، زيادة على الإعانات الحكومية المباشرة والائتمان الحكومي المدعم.

**2- حوافز أخرى**

تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي، مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية في مجال مواد الطاقة والاتصالات...الخ.[xiii]

## المحور الرابع : دراسة حالة الجزائر اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الجزائر على غرار الدول النامية الأخرى، تسعى دائما إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والتفتح عليه، وهذا ما يتطلب منها السعي نحو إصلاح سياستها الاقتصادية أمام كل مستثمر أجنبي بما فيه المباشر، ولجذب هذا الأخير، يتعين على الجزائر القيام بتنفيذ كافة الإصلاحات والتحفيزات حتى يمكن لها تحسين وضعها التنافسي في استقطاب هذا النوع من الاستثمار.

### أولا: الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر:

يمر الاقتصاد الجزائري بفترة إصلاحات مكثفة مست كل المستويات ، فالجهود الكبيرة التي تقوم بها من أجل تكييف اقتصادها بما يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق، يظهر جليا من خلال إعطاء ديناميكية جديدة للقطاع الخاص ، إعادة النظر في أساليب وأنماط الإنتاج، تعميق إصلاحات المنظومة المالية والبنكية وهي أهم المحاور لتحضير القاعدة والأرضية للمتعامل الأجنبي للاستثمار في الجزائر.

كما ألقت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية منذ بدايتها في 2007 بأسوأ ظلالها على المنطقة العربية ككل، والجزائر بالخصوص حيث انعكست أعلى درجات تأثيراتها السلبية على المنطقة خلال عام 2009 فعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية، عكست التقديرات الأولية وفق المصادر الدولية تراجعاً حاداً في معدل النمو الاقتصادي للدول العربية مجتمعة للعام 2009 ليقتصر ولأول مرة خلال السنوات العشر السابقة، على 2.0 % فقط مقارنة بنحو 5.4% للعام ٢٠٠٨ ، وسجلت الجزائر تراجعا كما نراه في الجدول التالي:

**الجدول رقم (٠١): تطورات معدل النمو الاقتصادي ، ومعدل التضخم في الجزائر خلال (٢٠٠٨– ٢٠٠٩)**

| السنوات | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ |
|---|---|---|
| معدل لنمو الاقتصادي الحقيقي ٪ | ٢.٤ | ٢.٣ |
| متوسط معدل التضخم ٪ | 4.46 | 5.70 |

المصدر: Source : www. DRE. DZ

حيث تراجع معدل النمو الحقيقي من ٢.٤٪ إلى ٢.٣٪، وهو ما يفسر كذلك ارتفاع معدل التضخم خلال نفس الفترة من ٤.٤٦٪ إلى ٥.٧٠ ٪ وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية ، وزيادة الإنفاق الحكومي نتيجة الورشات الضخمة المفتوحة في الجزائر، واعتماد سياسة نقدية توسعية.

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الأولية المتاحة من مصادر دولية معتمدة وعلى رأسها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية( انكتاد )إلى تراجع تدفقاته المتجهة إلى الدول العربية بما نسبته ٣٠٪ لتبلغ 67 مليار دولار للعام 2009 مقارنة بنحو

96 مليار دولار في عام 2008 ويعزى ذلك إلى الركود والانكماش الحاد في النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة، التي تعتبر أحد المصادر الأساسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في السنوات الأخيرة والجدول التالي يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1999_ 2009 .

**جدول رقم(٠٢) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1999-2009**

| السنة | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 292 | 438 | 1.196 | 1.065 | 634 | 882 | 1.081 | 1.795 | 1.662 | 2.646 | 2.310 |

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار٢٠٠٩ الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات( بتصرف). .

نلاحظ التزايد المستمر والمضطرد في بداية العقد ، ثم التراجع في ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ ثم الارتفاع حتى سنة ٢٠٠٨ وانخفاض طفيف في سنة ٢٠٠٩ في الجزائر مقارنة بأغلبية الدول العربية ، ومرد ذلك ربما يرجع إلى الاحتياطات المعتبرة للجزائر والإعلان عن مشروع تدعيم النمو ٢٠١٠ – ٢٠١٤ بقيمة تفوق ٢٨٥ مليار دولار.

جدول رقم(٠٣) : نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من تكوين رأس المال الثابت

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة | 3.87 | 9.57 | 7.64 | 3.88 | 4.30 | 4.68 | 6.63 | 4.71 | 5.58 | 5.90 |

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار٢٠٠٩ الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات( بتصرف). .

وهي نسب في مجملها اقل من جل الدول العربية،

١- الاستقرار الاقتصادي والسياسي

إن الاستقرار السياسي يترك المجال للاستقرار الاقتصادي، لأنه يقضي على التغيرات السريعة للقوانين، مما يطمئن المستثمرين الأجانب على أموالهم وممتلكاتهم، فالجزائر في الآونة الأخيرة عرفت عموما استقرارا سياسيا أثر إيجابيا على الجانب الاقتصادي وعلى تحسن صورة الجزائر في العالم و في أعين المستثمرين الأجانب، حيث بعد الجهود المبذولة والبناءة في هذا المجال، راجعت تلك الشركات المتعددة الجنسيات نظرتها إلى المناخ الاستثماري لهذا البلد النامي وما له من تحفيزات.

2- حجم الأسواق

عند إسقاط هذا العامل على الاقتصاد الجزائري، نجد أن القوة الشرائية للمواطن الجزائري ضعيفة جدا عند مقارنتها بالقدرة الشرائية للبلدان المنافسة في جلب رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا بسبب معدل البطالة المرتفع، ولهذا تقوم الجزائر في السنوات الأخيرة بإعداد برامج وخطط إستراتيجية تهدف إلى الرفع من مستوى التدريب سواء كان ذلك في مراكز التكوين المهني أو في المدارس والجامعات، بما يتطلب والأوضاع الجديدة وحتى يمكن لهم القيام باستثمارات تقلل من البطالة وتخلق طلب إضافي لزيادة حجم السوق و التفتح على الاقتصاد العالمي، والجدول التالي يبين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الكلي .

جدول رقم(٠٤): نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاقتصاد العالمي | 4.40 | 2.61 | 1.89 | 1.52 | 1.74 | 2.17 | 2.97 | 3.80 | 2.91 | 1.88 |
| اقتصاديات النامية | 3.68 | 3.12 | 2.49 | 2.35 | 3.21 | 3.07 | 3.48 | 3.82 | 3.66 | 2.64 |
| الاقتصاديات الانتقالية | 1.78 | 2.08 | 2.18 | 3.11 | 3.55 | 2.85 | 3.92 | 5.00 | 5.24 | 3.87 |
| الاقتصاديات المتقدمة | 4.65 | 2.47 | 1.72 | 1.26 | 1.28 | 1.86 | 2.75 | 3.74 | 2.47 | 1.46 |
| الجزائر | 0.80 | 2.17 | 1.87 | 0.93 | 1.03 | 1.05 | 1.53 | 1.24 | 1.55 | 2.02 |

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار٢٠٠٩ الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ( بتصرف).

من الجدول رقم (٠٤) نجد أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الكلي متذبذبة على مدى سنوات الدراسة ، وضعيفة بالنسبة للاقتصاديات النامية أو الانتقالية .

**ثانيا : الإصلاحات التشريعية الخاصة بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر :**

تتمثل هذه الإصلاحات في مجمل الإجراءات القانونية التي وضعها المشرع الجزائري لصالح المستثمر الأجنبي لإزالة العراقيل البيروقراطية التي تعاني منها كل الاقتصاديات النامية وبعض الدول، وأهم القوانين التي جاءت بها الإصلاحات في الجزائر تلك المتعلقة بالجانب المالي والنقدي خاصة قانون النقد والقرض (١٠ – ٩٠) وقانوني الاستثمارات(٩٣ – ١٢) و (٠١ – ٠٣) ، كل المراسيم المتعلقة بالاستثمار.

**ثالثا : التحفيزات الممنوحة من طرف الجزائر**

إن الجزائر ككل الدول النامية تعمل على تقديم حوافز وامتيازات استثمارية للحصول على تلك التدفقات المالية الدولية، لذلك سطرت برنامجا تحضيريا يعتمد أساسا على القدرات المادية والبشرية التي تكتسبها.

إن تلك الحوافز والامتيازات المختلفة من بلد لآخر تدخل تحت نطاق مشروعية المنافسة العالمية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و من هذه المزايا ما هي نسبية وأخرى تنافسية

**١- المزايا النسبية للجزائر**

يقصد بالمزايا النسبية تلك الامتيازات المتعلقة بعامل الندرة الاقتصادية، والتي تضم جميع الموارد الطبيعية والموارد الأولية التي تدخل في العملية الإنتاجية، وهذا ما يتجسد في بلد مثل الجزائر التي تزخر بمواردها مثل المحروقات، قطاع المناجم، الموقع الاستراتيجي، الموارد المائية، بالإضافة إلى مؤهلات القطاع السياحي على المستوى الوطني، كالصحراء الجزائرية، الشريط الساحلي، السلاسل الجبلية. الحمامات المعدنية، وتعتبر هذه الإمكانيات السياحية من أهم قوى الجذب الفعالة للمستثمر الأجنبي عندما يتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي.

**٢- المزايا التنافسية للجزائر**

تقوم الجزائر بتطوير قدرتها التنافسية لخلق مناخ استثماري أفضل من الدول النامية الأخرى، حيث أولت الاهتمام بقطاع التكوين المهني لتأهيل مستوى اليد العاملة بما يتماشى وأهداف صاحب رأس المال، وكذلك تنصيب شبكة اتصالات تساير المقاييس الدولية من أجل تحسين مستوى الأداء الاقتصادي، الاستثمار في عنصر رأس المال البشري بما يتماشى ومتطلبات التنمية عموما ، زيادة على الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المتعلقة ببيئة الأعمال، والجدول التالي يبين لنا ترتيب الجزائر في ما يخص إجراءات وسهولة أداء الأعمال في سنة ٢٠١١.

**جدول رقم(٠٥): المؤشرات الفرعية العشر للمؤشر المركب "سهولة أداء الأعمال ٢٠١١"**

| الترتيب عربيا | الترتيب عالميا ١٨٣ دولة | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الدول | بدء المشروع | استخراج تراخيص البناء | توظيف العمال | تسجيل الممتلكات | الحصول على الائتمان | حماية المستثمر | دفع الضرائب | التجارة عبر الحدود | إنفاذ العقود | إغلاق المشروع |
| ١٤ | الجزائر | ١٥٠ | ١١٣ | ١٢٢ | ١٦٥ | ١٣٨ | ٧٤ | ١٦٨ | ١٢٤ | ١٢٧ | ٥١ |

**المصدر: التقرير السنوي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ٢٠١١ بتصرف**

نرى في كل المؤشرات الجزائر تأتي في المراتب الأخيرة إما عربيا في المرتبة ١٤ من ١٩ دولة عربية ، وفوق المرتبة ١٠٠ في كل المؤشرات عالميا من ١٨٣ دولة ما عدى في مؤشرين ، مؤشر حماية المستهلك المرتبة ٧٤ ومؤشر إغلاق

المشروع المرتبة ٥١، وهي كلها لا تشجع جذب الاستثمارات بل دفعها ، لأنه لو نحلل أكثر قيمة التدفقات من الناحية القطاعية نجد أن أغلبيتها في قطاع البتر وكيماويات وبعض الخدمات ، وهي مجالات غير إنتاجية .

## الخاتمة العامة

إن الدراسة التي بين أيدينا كشفت لنا حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر والتطورات الهائلة التي شهدها في عصرنا ، أمام تدني مختلف الأشكال التقليدية لتدفق رؤوس الأموال الدولية، كما بينت لنا مزاياه و مثالبه ، وسعي الجزائر لاستقطابه.

**النتائج:** بعد هذه الدراسة انتهينا إلى النتائج التالية:

١- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا شكل من أشكال تدويل عمليات إنتاج الشركات المتعددة الجنسيات ورسملتها .

٢- إن خاصية انخفاض درجة التقلب التي يتميز بها الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالتدفقات الأخرى لرأس المال، جعلت منه يكون المقصد المفضل من طرف جميع الدول في بناء إستراتيجياتها التنموية على المدى الطويل.

٣- إن الدول المتقدمة تستحوذ على حصة الأسد من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي، سواء تعلق الأمر بالتدفقات الصادرة أو الواردة أو المخزون، ويرجع ذلك إلى عمليات الإندماج والتملك عبر الحدود التي تقوم بها كبريات الشركات متعددة الجنسيات في هذه الدول، بالإضافة إلى ما يميز هذه الدول من ظروف ملائمة للإستثمار،

٤- يمكن للدول النامية أن تحول الكثير من مزاياها النسبية إلى مزايا تنافسية تعزز بها القدرة التصديرية لصناعاتها، وهذا من خلال إنتهاجها للمسار السليم، إنطلاقا من تحسين مستوى الأداء الصناعي لمؤسساتها المحلية، وتهيئة الظروف اللازمة للإندماج في الأسواق الدولية.

٥- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمكن الدول النامية المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتكييفها حسب متطلبات البيئة الإستثمارية بالبلد المضيف، زيادة على تعزيز رصيدها من النقد الأجنبي.

٦- إضافة إلى كون أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على ترقية المهارات ويساهم بشكل كبير في عمليات التدريب للعمال المحليين، فإن له دورا كبيرا في تحسين العمل الإداري وإدخال طرق التسيير الحديثة، وكلها عوامل تساهم بقسط كبير في تحسين نوعية المنتج وتزيد في الإنتاجية.

٧- إن الجزائر رغم التحسن الملحوظ في قيمة تدفقات الاستثمار إلا انه يبقى بعيدا عن المأمول منه ، وعن مستوى الدول النامية وبعض الدول العربية، بالنظر للإمكانات المتوفرة والحوافز المقدمة لجذب هذا الأخير.

٨- نرى بوضوح اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الريعية والخدماتية فقط ، ويكاد ينعدم في القطاعات الإنتاجية والمدرة لقيمة مضافة حقيقية.

## التوصيات :

بعد عرض النتائج التي تم التوصل إليها ، يمكن تقديم بعض التوصيات نراها مناسبة:

١- إن بناء اقتصاد يعتمد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية على المدى البعيد ، بل يجب على الدول النامية رسم سياسات اقتصاديات سليمة و تشجيع تلك الصناعات الناشئة وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح قادرة على تلبية الطلب المحلي، و لا يمنع ذلك من الشراكة مع الأجانب لفوائدها الأكيدة.

٢- لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستفادة من الفرص التي تتيحها، يستوجب على الدول النامية المستضيفة بناء مناخ استثماري ملائم ، و رسم إطار قانوني واضح و شفاف.

٣- إن تحسين المناخ للاستثماري الجزائري يتوقف أساسا على الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، وكذلك إعطاء مختلف الامتيازات والحوافز للمستثمر الأجنبي وكذلك التبسيط من الإجراءات الإدارية والقضاء على البيروقراطية.

٤- إنه لابد من تفعيل الاستفادة من تواجد الاستثمارات الأجنبية و التفاوض معهم حول نقل التكنولوجيا ومستواها إلى الدول المضيفة، و توجيه استثماراتهم نحو الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد الوطني.

**الهوامش:**

١- تومي عبد الرحمان: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٠، ص٤١.

٢- عبد السلام أبو قحف : السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية،(مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، ١٩٨٩) ، ص ٣٤-٣٥.

٣- نفس المرجع ص ٣٦.

٤- عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص١٢٥ .

٥- نفس المرجع ص ١٢٥.

٦- عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مرجع سابق ، ص ٣٨٥.

٧- نفس المرجع ص ٣٨٦.

٨- إبراهيم حسن العيسوي: مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية، مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، (بدون ذكر دار النشر)، ١٩٨٦، ص٨.

٩- محمد زيدان: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنشغال، نظرة تحليلية للمكاتب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، (بدون دار النشر)، ٢٠٠٤، ص١٣٣.

١٠-مانويل غيتيان: تأثير التدفقات المالية العالمية على السياسات الاقتصادية، فرصة لإفريقيا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس ١٩٩٩، ص٢٦.

١١-أميرة حسب الله محمد ، :"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية" ، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، ٢٠٠٥ ، ص ٣٦.

١٢-نفس المرجع، ص ٣٧.

١٣-نفس المرجع ، ص – ص ٣٩-٤٠.

---

١- تومي عبد الرحمان: واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٠، ص٤١.

[ii] - عبد السلام أبو قحف : السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية،(مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، ١٩٨٩) ، ص ٣٤-٣٥.

[iii]-نفس المرجع ص ٣٦.

[iv] – عبد السلام أبو قحف: نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص١٢٥ .

[v] – نفس المرجع ص ١٢٥.

[vi] – عبد السلام أبو قحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مرجع سابق ، ص ٣٨٥.

[vii] – نفس المرجع ص ٣٨٦.

[viii] – إبراهيم حسن العيسوي: مدى واقعة الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية، مؤتمر التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة، (بدون ذكر دار النشر)، ١٩٨٦، ص٨.

[ix] - محمد زيدان: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنشغال، نظرة تحليلية للمكاتب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، (بدون دار النشر)، ٢٠٠٤، ص١٣٣.

[x] – مانويل غيتيان: تأثير التدفقات المالية العالمية على السياسات الاقتصادية، فرصة لإفريقيا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس ١٩٩٩، ص٢٦.

[xi] – أميرة حسب الله محمد، :"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، ٢٠٠٥ ، ص ٣٦.

[xii] – نفس المرجع، ص ٣٧.

[xiii] – نفس المرجع ، ص – ص ٣٩–٤٠.